أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 120

7-13 مايو 2012

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

مؤشرات الربع الأول تعزز التعافي: 5% النمو المتوقع لاقتصاد دبي في 2012

ينمو اقتصاد دبي بنسبة تتراوح بين 4 إلى 5% خلال عام 2012، مدعوماً بالتوسع المستمر للنشاط الاقتصادي للإمارة والأداء القوي للقطاعات الرئيسية خلال الربع الأول من هذا العام، بحسب توقعات خبراء اقتصاد. ورجح الدكتور علي توفيق الصادق اقتصادي أول في مجلس دبي الاقتصادي أن يتراوح نمو اقتصاد دبي خلال هذا العام بين 4 إلى 5%، مقارنة مع نمو قدره 3% خلال العام الماضي. وقال إن اقتصاد دبي يتميز بأنه اقتصاد مفتوح ومندمج مع الاقتصادين العالمي والإقليمي، الأمر الذي يدعم فرص تحقيق مستويات نمو أعلى هذا العام في ظل تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية ورفع صندوق النقد الدولي تقديراته للنمو العالمي والنمو الإقليمي. ولفت إلى انه في الوقت الذي تسهم فيه 6 قطاعات رئيسية بنسبة 96% من الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي، يعد قطاع التجارة الجزء الأكثر إسهاماً، بيد أن القطاعات الستة يتوقع أن تسهم بقوة هذا العام في اقتصاد إمارة دبي، بتحقيقها معدلات نمو جيدة. وأكد الصادق أن القطاعات الاقتصادية في دبي بشكل عام تشهد نموا، مضيفا أن المستثمرين الراغبين في الدخول إلى سوق دبي أمامهم فرصة كبيرة وذات جدوى. وتشير تقارير مؤسسات دولية إلى أن اقتصاد دبي نجح في تسجيل معدلات نمو فاقت التوقعات بقيادة القطاعات الاقتصادية الرئيسية، كقطاع التجارة الخارجية الذي سجل خلال العام الماضي، رقماً قياسياً متجاوزاً حاجز التريليون درهم لأول مرة في تاريخه، بزيادة 21% على حجم التجارة المتحققة خلال عام 2010، كما سجل قطاع السياحة في الإمارة خلال العام الماضي نموا في عدد نزلاء المنشآت الفندقية قدره 9,5%، بعد ان ارتفع إلى نحو 9,3 مليون سائح مقابل 8,49 مليون سائح في 2010، بحسب تقرير صادر عن دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي. وارتفعت العائدات الفندقية العام الماضي إلى 15,96 مليار درهم، بنمو 20%، وذلك بعد أن زاد عدد الليالي السياحية في المنشآت الفندقية في دبي العام الماضي على 32,8 مليون ليلة بنمو 23%. وبنهاية العام الماضي سجل مطار دبي الدولي معدلات نمو كبيرة وبحسب الإحصاءات الرسمية لمطارات دبي، ارتفع عدد المسافرين عبر المطار بنمو قدره 8% إلى 50،9 مليون مسافر في عام 2011 مقارنة مع 47،2 مليون مسافر بنهاية عام 2010.

تعليق

يضاف الى ذلك نجاح حكومة دبي في خفض تكلفة الاقتراض من أسواق الدين العالمية وتنويع مصادره، بالتزامن مع نجاحها في تنفيذ خطة لإعادة تمويل الديون قريبة الاستحقاق، تقضي بإجراء عمليات «هندسة مالية» للمبالغ المستحقة، بحيث يتم مد أجل سداد الديون قصيرة الأجل عبر صفقات إعادة تمويل، ما ترتب عليه عدم وجود استحقاقات على الإمارة خلال العام الجاري، ما عدا 750 مليون درهم فقط، اتبعت حكومة دبى سياسة لتنويع مصادر التمويل، وكذلك تنويع أشكاله ما بين إصدار سندات وصكوك، كما ان كل إصدارات حكومة دبي خلال العامين الماضيين روعي فيها تنويع آجال الاستحقاق ما بين 5 و10 سنوات، ما يضمن إطالة أمد الديون المستحقة وعدم تركزها خلال سنة بعينها. من الجدير بالذكر أن النجاح الأبرز لخطة حكومة دبي تمثل في تخفيض كلفة الاقتراض في الإصدار الأخير للصكوك من 5.59 بالمئة إلى 4.9 بالمئة بالنسبة لأجل 5 سنوات، ومن 7.6 بالمئة إلى 6.45 بالمئة بالنسبة لـ10 سنوات مقارنة بالإصدار السابق. و عدم وجود تركزات للديون المستحقة على الإمارة في المدى القصير، وتوزع آجال استحقاقها على مدار السنوات الثمانية المقبلة.

المصدر: الاتحاد

الدولية

المفوضية الأوروبية تتوقع انكماشا قدره 0.3 في المئة
صفحة 02 ◄

دول شرق اسيوية تستعد لإطلاق محادثات لإبرام اتفاقية للتجارة الحرة
صفحة 02 ◄

الاقليمية

منع "الطيران الأجنبي" من الرحلات الداخلية بالخليج
صفحة 03 ◄

لبنان يقول إن الاقتصاد نما 5.2% في 2011 لكن اقتصاديين يشككون
صفحة 03 ◄

المحلية

12.4 مليار درهم لتمويل أسطول طيران الإمارات 2011
صفحة 04 ◄

التضخم في أبوظبي يرتفع 11 % خلال الثلث الأول
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
العالم بعد الأزمة المالية العالمية
صفحة 06 ◄

المفوضية الأوروبية تتوقع انكماشا قدره 0.3 في المئة

تتوقع المفوضية الأوروبية أن ينكمش اقتصاد دول منطقة اليورو السبعة عشر بنسبة 0.3 في المئة في عام 2012، وأن ينمو بنسبة قدرها 1 في المئة في عام 2013. وقال المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والمالية أولي رين إن "تعافي منطقة اليورو بات قريبا"، لكنه أضاف أن "الوضع لا يزال هشا مع فروق كبيرة بين الدول الأعضاء". وتتوقع المفوضية نموا مقداره 1.3 في المئة لعام 2012 في مجمل دول الاتحاد الأوروبي السبع وعشرين. وستعلن المفوضية قيم الناتج الإجمالي المحلي يوم الثلاثاء 15 مايو/أيار الجاري. وورد في بيان صادر عن المفوضية أن النشاط الاقتصادي في الربع الأخير من عام 2011 والربع الأول من عام 2012 قد شهد انكماشا، ويعتبر الانكماش لربعين متواليين من السنة "ركودا"، لكن المفوضية تعتقد أن تعافيا تدريجيا سيبدأ في النصف الثاني من السنة.

المصدر: BBC Arabic

بنوك مركزية أوروبية تأمل بانسحاب اليونان من منطقة اليورو

عبرت البنوك المركزية الأوروبية علناً عن تأييدها احتمال انسحاب اليونان من الاتحاد الأوروبي، فيما يكافح زعماء هذه الدولة لتشكيل حكومة بعد الانتخابات التي شهدتها أخيراً. وقال رئيس البنك المركزي الألماني إن اليونان هي من سيقرر، لكن اذا لم تطبق التزامات الانقاذ، فلن تحصل على مزيد من المساعدات، فيما قال نظيره في ايرلندا الشمالية ان خروج اليونان من منطقة اليورو سيضر بالاتحاد الاوروبي لكنه لن يؤثر بالضرورة على اليورو. وتجري اليونان اليوم الأحد محاولة جديدة لتشكيل حكومة. وبعد انتخابات الاسبوع الماضي في فرنسا واليونان، بدأ أمران يتغيران في منطقة اليورو، الأول كان الحديث عن ان "الانفاق" قد يحل محل "التقشف" كطريقة للخروج من الأزمة. وقد يكون هذا الخيار طموحاً اكثر منه عملياً، لكنه أسعد الناخبين. أما الأمر الثاني فهو الثقة المتنامية بين وزراء منطقة اليورو بأنه يمكن لليونان ان تغادر منطقة اليورو. وثمة من يرى أنه من الحري الترويج بأن دول اليورو الـ17 قد تصبح 16، فيما يرى آخرون أنها خطوة طويلة المدى قد تخفف من المشكلة في وقت أبكر من المتوقع. وبعد انتخابات الاسبوع الماضي في فرنسا واليونان، بدأ أمران يتغيران في منطقة اليورو، الأول كان الحديث عن ان "الانفاق" قد يحل محل "التقشف" كطريقة للخروج من الأزمة. أما الأمر الثاني فهو الثقة المتنامية بين وزراء منطقة اليورو بأنه يمكن لليونان- أو ربما يتوجب عليها- ان تغادر منطقة اليورو. وثمة من يرى أنه من الحري الترويج بأن دول اليورو الـ17 قد تصبح 16، فيما يرى آخرون أنها خطوة طويلة المدى قد تخفف من المشكلة في وقت أبكر من المتوقع.

المصدر: رويترز

ثقة المستهلك الأمريكي ترتفع في مايو لأعلى مستوى في 4 أعوام

أظهر مسح أن ثقة المستهلكين الأمريكيين ارتفعت إلى أعلى مستوى لها في أكثر من أربعة أعوام أوائل مايو آيار إذ لا يزال الأمريكيون متفائلين بشأن سوق العمل. وأظهرت القراءة الأولية في مسح جامعة ميشيجان أن المؤشر العام لثقة المستهلكين ارتفع في مايو إلى 77.8 نقطة من 76.4 نقطة في الشهر السابق متجاوزا متوسط توقعات الاقتصاديين البالغ 76.2 نقطة. وكانت هذه أكبر قراءة للمؤشر العام منذ يناير كانون الثاني 2008. وتنبيء هذه البيانات حسبما قال مدير المسح ريتشارد كيرتين ان سوق العمل ستشهد قريبا مزيدا من الإحصاءات الايجابية أو ان المستهلكين أفرطوا في توقعاتهم. وارتفع مؤشر توقعات المستهلكين للأحوال الاقتصادية الراهنة في المسح إلى 87.3 نقطة من 82.9 نقطة مسجلا أعلى مستوى له في أكثر من أربعة أعوام. وتراجع مقياس مستوى توقعات المستهلكين إلى 71.7 من 72.3 . وظل المستهلكون متشائمين بشأن أوضاعهم المالية الخاصة إذ قالت نسبة 29 في المئة فحسب من المستهلكين إن أوضاعهم المالية تحسنت دونما تغير عما كانت عليه قبل عام.

المصدر: رويترز

دول شرق اسيوية تستعد لإطلاق محادثات لابرام اتفاقية للتجارة الحرة

يعقد اليوم الاحد في العاصمة الصينية بكين اجتماع قمة ثلاثي يضم الصين واليابان وكوريا الشمالية من المتوقع ان يتم خلاله الاتفاق على بدء محادثات رسمية لابرام اتفاقية ثلاثية للتجارة الحرة وكشف النقاب عن معاهدة استثمار مصاحبة. وهذه الدول الثلاث دول تجارية رئيسية واسهمت معا بنحو 19.6 في المئة من تجارة العالم و18.5 في المئة من صادراته في عام 2010 وذلك حسبما اشارت دراسة جدوى للاتفاقية التجارية المقترحة نشرتها الحكومات اواخر العام الماضي. وقال وزير التجارة الياباني يوكيو ايدانو للصحفيين مساء السبت بعد محادثات في بكين مع نظيريه الصيني والكوري الجنوبي "اتفقنا على اقتراح ان تبدأ دولنا الثلاثة مفاوضات قبل نهاية العام. نتوقع بقوة ان يتفق الزعماء الثلاثة على ذلك."وسيستضيف رئيس الوزراء الصيني ون جيا باو رئيس الوزراء الياباني يوشيهيكو نودا والرئيس الكوري الجنوبي لو ميونج باك لحضور القمة. وقال نودا "نسعى للتعاون الاقتصادي على مستوى عال في اطار استراتيجيتنا الوطنية. "اتفاقية التجارة الحرة اليابانية الصينية الكورية جزء مهم للغاية منه." والصين اكبر شريك تجاري لكل من اليابان وكوريا الجنوبية. وقالت وكالة انباء الصين الجديدة (شينخوا) ان اتفاقية التجارة الحرة قد ترفع اجمالي الناتج المحلي الصيني بما يصل الى 2.9 في المئة واجمالي الناتج المحلي الياباني 0.5 في المئة والكوري 3.1 في المئة. ولكن انعدام الثقة على المستوى السياسي والحواجز التجارية وسياسات الاستثمار المتباينة التي حتى شينخوا اعترفت بانها ستجعل مفاوضات ابرام اتفاقية للتجارة الحرة صعبة تثير انقساما ايضا بين الدول الثلاث. وقالت شينخوا ان "الانتهاء من دراسة الجدوى في 2011 والانتهاء تقريبا من معاهدة الاستثمار الثلاثية مهدا الطريق امام بدء محادثات معاهدة التجارة الحرة ولكن هذا لا يمثل سوى اول خطوة الى الامام في رحلة المفاوضات الطويلة.

المصدر: رويترز

الاتفاق على حزمة مساعدات اقتصادية سعودية الى مصر

وقعت السعودية ومصر في القاهرة بروتوكول اتفاق على حزمة مساعدات اقتصادية الى مصر بعد اسبوع على حل مشكلة دبلوماسية بين البلدين. وينص البروتوكول على مساعدة بقيمة 500 مليون دولار للاقتصاد المصري بحسب بيان للسفارة المصرية في القاهرة ووكالة انباء الشرق الاوسط. كما تعهدت الرياض بتحويل وديعة مليار دولار الى البنك المركزي المصري الذي تقلصت احتياطاته من العملات من 36 الى 15 مليار دولار منذ سقوط نظام حسني مبارك في فبراير 2011. كما ستساعد المملكة في تمويل شراء مصر منتجات نفطية مكررة بقيمة 250 مليون دولار، نظرا الى نقص المحروقات والغاز المنزلي دوريا في البلاد. وذكر رئيس الوزراء المصري كمال الجنزوري في 19 ابريل بان الرياض تستعد لتزويد مصر بحوالى 2,5 مليار دولار للمساعدتها على اجتياز الازمة الخطيرة التي تشهدها. ووقع السفير السعودي في مصر احمد عبد العزيز قطان الاتفاق بعد اقل من اسبوع على عودته الى القاهرة. وكانت السعودية اغلقت في 28 ابريل سفارتها في القاهرة وقنصليتيها في الاسكندرية والسويس بعد تظاهرات طالبت الافراج عن المحامي والناشط لحقوقي المصري احمد الجيزاوي الموقوف في السعودية. ويقول مؤيدو الناشط انه اوقف بسبب تصريحات تنتقد المسؤولين السعوديين. واكدت الرياض انه ملاحق بسبب حيازته على الاف الحبوب التي تعتبر مخدرا ان لم تكن مرفقة بوصفة طبيب.

المصدر: ا ف ب

منع "الطيران الأجنبي" من الرحلات الداخلية بالخليج

شرعت سلطات الطيران بمنطقة الخليج في إصدار تنظيم جديدة لسوق الطيران الخاص يمنع الطيران الأجنبي من تسيير الرحلات الخاصة الداخلية بين مدن دول الخليج وذلك في خطوة لحماية المستثمرين المحليين. وكشف وجدي الإدريسي الرئيس التنفيذي للطيران الخاص السعودي أن التنظيم الجديد يهدف إلى منع استغلال الشركات الأجنبية للأسواق الخليجية والتي تقوم برحلات مخالفة للأنظمة بين مدن الدولة الخليجية وهو ما يؤثر على شركات الطيران الخاص الوطنية التي تستثمر في الدولة ذاتها. وأشار إلى أن السعودية شرعت في تطبيق هذا التنظيم الجديد حيث تعد هيئة الطيران المدني السعودية أول جهة مسؤولة عن قطاع الطيران في الخليج تقوم بسن تلك الضوابط التي تمنع الشركات الأجنبية من تسيير رحلاتها بين المدن السعودية. وقال الإدريسي إن أبرز ملامح التنظيم الجديد تحديد ساعات طيران بحيث لا تتجاوز 10 ساعات مع التأكيد على سلامة كافة جوانب الطائرة الفنية وإجراء فحص الرخصة كل 6 أشهر، مشيرا إلى أن ذلك الأمر لا يتم بشكل فعلي في الطيران الخاص المخصص لرجال الأعمال والذي لا يلتزم بمعايير محددة مما يجعل من الخطورة استخدامه لعموم الركاب. وأضاف أن سوق الخليج يعمل بها أكثر من 500 طائرة 50% منها غير مسجلة رسميا في دول الخليج، يعمل في السوق السعودية منها 35% متوقعا أن يرتفع الطلب في المنطقة ليصل إلى 1800 طائرة خاصة. وبين الإدريسي أن استخدام الطيران الخاص في الفترة الماضية كان يستخدم 80% منه للرفاهية فيما تغير هذا المفهوم في وقتنا الحاضر وأصبح يستخدم نفس النسبة لصالح الأعمال التجارية. ولفت الإدريسي إلى أن المجتمع بحاجة إلى تثقيف عن مزايا الطيران الخاص التجاري والمتطلبات التي يجب على كل من يستخدم الطيران المرخص، فمثلا يجب التأكيد من أن الطائرة مرخصة ولديها تأمين حتى تتجنب الدخول فيما يسمى بالسوق السوداء التي يتم من خلالها تسيير رحلات غير مرخصة ولا يغطيها التأمين. وتشير الإحصائيات الأخيرة إلى أن سوق الطيران الخاص في منطقة الخليج تحقق نموا ملحوظا برغم التحديات التي واجهت القطاع بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية .

المصدر: العربية.نت

لبنان يقول إن الاقتصاد نما 5.2% في 2011 لكن اقتصاديين يشككون

قال وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني نقولا نحاس إن اقتصاد لبنان نما بنسبة 5.2 بالمئة على الأرجح في 2011 أي بمثلي الوتيرة المتوقعة لكن رجال أعمال واقتصاديين أبدوا تشككهم في هذا التقدير. وقال نحاس أمام المنتدى الاقتصادي العربي في بيروت إن دراسة جديدة من مكتب رئيس الوزراء أظهرت أن النمو في 2011 بلغ 5.2 بالمئة. وشكك بعض الاقتصاديين في هذا الرقم وقال حاكم مصرف لبنان (المركزي) رياض سلامة إنه يتوقع أن يكون النمو الاقتصادي هذا العام قريبا من توقع صندوق النقد الدولي البالغ ثلاثة بالمئة واصفا هذا الرقم بأنه أعلى من نمو العام الماضي. وقال البنك المركزي العام الماضي إنه يتوقع نموا بنسبة اثنين بالمئة في 2011 بينما توقع صندوق النقد الدولي 1.5 بالمئة. وقال نسيب غبريل كبير الاقتصاديين "ينبغي النظر إلى رقم النمو الجديد بحذر شديد... الحسابات الوطنية تحتاج تحسينا كبيرا وتستند إلى قاعدة إحصائية ضعيفة جدا في البلاد." وحقق لبنان نموا متسارعا حتى عام 2011 حين توقف النمو الاقتصادي في النصف الأول من العام بعد انهيار الحكومة والاضطرابات الناجمة عن الانتفاضة في سوريا المجاورة. وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد إلى أربعة مليارات دولار في 2011 من 4.8 مليار دولار في العام السابق بحسب تقديرات قدمها للمنتدى نبيل عيتاني رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) وهي مؤسسة حكومية. ودافع رئيس الوزراء نجيب ميقاتي عن أرقام النمو الحكومية التي شكك فيها رجال أعمال في المنتدى. وقال ميقاتي إن هذه الأرقام قدمها فريق اقتصادي مسؤول عن البيانات الإحصائية وليست ناتجة عن تأويلات بل عن حسابات.

المصدر: رويترز

التضخم في أبوظبي يرتفع 11 % خلال الثلث الأول

أصدر مركز الإحصاء - أبوظبي، أمس، تقريره الشهري عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في إمارة أبوظبي، حيث يقدم هذا التقرير تحليلاً لنتائج حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال شهر إبريل/نيسان والأربعة أشهر الماضية بأساس عام 2007، إضافة إلى نتائج حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب مستوى رفاه الأسرة ونوع الأسرة . وأكد مركز الإحصاء - أبوظبي أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفع خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2012 بنسبة 1 .1% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2011 . قال المركز إن مجموعة "الأغذية والمشروبات" هي أعلى مجموعة أسهمت في الارتفاع الذي حدث في أسعار المستهلك خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2012 مقارنة بنفس الفترة من عام 2011، حيث أسهمت بنسبة 9 .73% . جاء ذلك نتيجة لارتفاع أسعار معظم المجموعات الفرعية التابعة لها، ومن أكثر المجموعات ارتفاعاً كانت أسعار مجموعة "اللحوم" بنسبة 5 .11%، ومجموعة "الأسماك والأغذية البحرية" بنسبة 8 .13%، كما أوضح تقرير مركز الإحصاء - أبوظبي أن ثاني أعلى مساهمة في الارتفاع الذي حدث في معدل أسعار المستهلك خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2012، مقارنة بنفس الفترة من عام 2011 هي مجموعة "المطاعم والفنادق"، فقد أسهمت بنسبة 7 .38% من مجمل الارتفاع في الأسعار وارتفعت أسعارها بنسبة 2 .12% . ومن أهم المجموعات التي أسهمت بتخفيض معدل تغير أسعار المستهلك خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2012 مقارنة بنفس الفترة من عام 2011، مجموعة "السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، وأنواع الوقود الأخرى" التي أسهمت بنسبة 7- .30% حيث انخفضت أسعار هذه المجموعة بنسبة 9 .0% . وأضاف التقرير أن معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر إبريل/نيسان من عام 2012 ارتفع بنسبة 8 .1% مقارنة بنفس الشهر من عام 2011، وأن أهم المجموعات التي ارتفعت أسعارها هي مجموعة "المطاعم والفنادق" بنسبة 9 .18%، ومجموعة "المشروبات الكحولية والتبغ" بنسبة 5 .9%، ومجموعة "الأغذية والمشروبات" بنسبة 2 .6% في حين انخفضت أسعار مجموعة "السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، وأنواع الوقود الأخرى" بنسبة 3 .1% . كما ارتفع معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر إبريل/نيسان من عام 2012 بنسبة 2 .0% مقارنة بأسعارها في شهر مارس/آذار، 2012 أما أهم المجموعات التي ارتفعت أسعارها فهي مجموعة "المطاعم والفنادق" بنسبة 9 .4% .

المصدر: الخليج

"معركة" استقطاب الودائع ترفع فائدتها إلى 3.25 %

تحرص البنوك خلال هذه المرحلة على استقطاب الودائع الثابتة التي يمكن الاعتماد عليها بشكل مباشر في التمويل والاستثمار، فبالرغم من إعلان المصرف المركزي أن الودائع لدى البنوك العاملة في الدولة خلال شهر فبراير/شباط الماضي ارتفعت بنسبة 6 .2% لتبلغ 1109 مليارات درهم، أما القروض المصرفية والسلف (صافية من المخصصات العامة ومخصصات القروض السيئة والمشكوك في تحصيلها والفوائد المعلقة) فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 5 .0% إلى 1072 مليار درهم، أي ان الودائع تجاوزت القروض بنحو 5 .37 مليار درهم، إلا ان البنوك تسعى دائماً للحفاظ على نسبة عالية من السيولة الثابتة بعيدا عن مخاطر الودائع الساخنة التي تدخل وتخرج سريعاً . وشهد السوق المصرفي ولأول مرة منذ أكثر عام ونصف العام ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار الفائدة على الودائع الثابتة وصلت إلى 25 .3% لمدة سنة بحد أدنى 5000 درهم للوديعة، وسارعت بنوك إلى طرح العديد من العروض الخاصة على الودائع تحمل أكثر من قيمة مضافة للعميل، حيث قدم أحد بنوك عرضاً خاصاً يتيح للعملاء المودعين الحصول على جميع الفوائد المستحقة في يوم الإيداع وليس في يوم الاستحقاق بحد أدنى 350 ألف درهم للوديعة بفترة استثمار من سنة إلى ثلاث سنوات وبأسعار فائدة تتصاعد مع زيادة المبلغ أو مد فترة الاستثمار . وتسعى العديد من البنوك إلى الحصول على السيولة للتوسع في الأنشطة التمويلية خاصة مع عودة النشاط لمعظم القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها التجارة والسياحة والشحن والتفريغ مع استمرارية منافسة البنوك على تمويل المشاريع الحكومية مضمونة العائد .

المصدر: الخليج

ترخيص 29 ألف نشاط اقتصادي لخليجيين بالدولة

ارتفع عدد التراخيص التراكمي، الممنوحة لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي لممارسة الأنشطة الاقتصادية بدولة الإمارات، بنسبة 10,2% خلال عام 2011، ليصل إلى 28,9 ألف ترخيص، بحسب يونس الخوري وكيل وزارة المالية. وقال الخوري في لقاء مع الصحفيين الأسبوع الماضي إن دولة الإمارات استمرت في منح التراخيص لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية في أسواق الدولة دون أية عقبات أو عراقيل. ووفقاً للتقرير الإحصائي لمجالات السوق الخليجية المشتركة لعام 2011، قال الخوري إن العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس سجل نمواً مطرداً منذ عام 2006 حيث بلغ عدد التراخيص 11,32 ألف ترخيص زاد بنسبة 14,8٪ عام 2007 إلى 13 ألف ترخيص، ثم نما بنسبة 68,2٪ عام 2008 ليرتفع إلى 21,87 ألف ترخيص، وسجل عام 2009 نمواً بنسبة 10,2% إلى 24,1 ألف ترخيص. وارتفع عدد التراخيص بنسبة 8,8٪ عام 2010 ليصل إلى 26,22 ألف ترخيص. وعلى مستوى الجنسيات الخليجية، جاء السعوديون في مقدمة مواطني دول المجلس من حيث عدد التراخيص الممنوحة لهم والتي بلغت 12,58 ألف ترخيص عام 2011، تلاهم مواطنو الكويت بعدد 5,67 ألف ترخيص، ثم مواطنو سلطنة عمان بعدد 4,63 ألف ترخيص، تلاهم البحرينيون بعدد 4,24 ألف ترخيص، ثم القطريون بعدد تراخيص بلغ 1,77 ألف ترخيص.

المصدر: الاتحاد

12.4 مليار درهم لتمويل أسطول طيران الإمارات 2011

دفعت طيران الامارات 12.4 مليار درهم قيمة تمويل الطائرات الجديدة التي تسلمتها خلال العام المالي الماضي 2012-2011 وعددها 22 طائرة جديدة، تنوعت بين طائرات بوينج 777 وعددها 16 طائرة وايرباص 380 وعددها 6 طائرات. واكدت الناقلة ان لديها عروض تمويل لكافة طلبياتها من الطائرات التي يتوقع ان تتسلمها خلال العام الحالي. ووفقا للبيانات المالية التي كشفت عنها الناقلة خلال الاسبوع الماضي فإن الناقلة تمتلك ما مجموعه 17.6 مليار درهم هي حجم السيولة المتوفرة لدى الشركة وهي تكفي لتغطية كافة التزامتها المالية خلال العام الجاري. في حين يبلغ اجمالي التزامات الشركة المالية 30.8 مليار درهم وهي ديون متأتية من نفقات تمويل الطائرات وتكلفة اصدار سندات بقيمة 3.6 مليارات درهم خلال العام الماضي. ودفعت طيران الامارات 11.3 مليار درهم لتمويل الطائرات في العام المالي 2011-2010 و 6.6 مليارات درهم في 2009 -2010 و 8.4 مليارات درهم في 2008 -2-9 و 7.1 مليارات درهم لتمويل الاسطول في العام المالي 2007 -2008. والامر الوحيد الذي اثر عمليا على تراجع الارباح هو اسعار الوقود التي بقيت مرتفعة طوال العام، وتسببت في زيادة نفقات الوقود بنحو 5.9 مليارات درهم الى 24.3 مليار درهم ليشكل الوقود اكثر من 40.2 % من اجمالي النفقات التشغيلية للناقلة. واللافت هو ذلك النمو الكبير الذي حققته دناتا خلال هذا العام سواء من حيث العائدات او الارباح الصافية حيث نمت العائدات بنسبة 60 % الى 7 مليارات درهم، مستفيدة من استحواذات جوهرية قامت بها خلال هذه الفترة وتعزيز وجودها في عدة اسواق حيوية في العالم مكنها من مناولة 253434 طائرة والتعامل مع 1.5 مليون طن من الشحن الجوي اضافة الى تقديم 52186 وجبة للرحلات. ورغم تراجع عمليات الشحن الجوي في العالم الا ان الامارات للشحن الجوي حققت نموا بنسبة 2 % مستفيدة من توسع شبكتها في افريقيا واميركا الجنوبية. ووظفت الشركة خلال العام الماضي 5 آلاف من موظفي اطقم الطائرات لتعزيز معايير الخدمة وخاصة الى الدرجتين الاولى والاعمال والتقليل من الخدمات المقدمة عن طريق العربات داخل الطائرة. وبنظرة سريعة على بنود النفقات فإن نفقات الوقود تبقى هي الاعلى بحجم يصل الى 24.3 مليار ردهم وبنسبة 40.2 % من الاجمالي تليها نفقات الموظفين بنسبة 13.2 % وبقيمة 7.9 مليارات درهم ثم تأجير الطائرات بقيمة 4.7 مليارات ردهم وبنسبة 7.9 % والمبيعات والتسويق 4.023 مليارات درهم وبنسبة 6.7 % وتراجع القيمة 4.53 مليارات درهم بنسبة 6.7 % وخدمات المناولة 3.5 مليارات ردهم وبنسبة 5.9 % وتموين الرحلات 2.8 مليار درهم بنسبة 4.7 % والباقي توزع على البنود الاخرى. وقامت طيران الامارات بـ 142129 رحلة مغادرة مقارنة مع 133772 رحلة في العام الذي سبقه. وبلغت عائدات النقل في المجموعة 58.8 مليار ردهم أي نحو 95.5 من اجمالي العائدات التي وصلت الى 61.5 مليار درهم. وبلغت عائدات المسافرين 48.9 مليار درهم مقارنة مع 41.4 مليار في العام الذي سبقه وبنمو وصل الى 18.2 % في حين سجلت عائدات الشحن 9.5 مليارات درهم مقارنة مع 8.8 مليارات في العام الذي سبقه وبنمو 8.4 %. وتوزعت العائدات الاخرى على بيع المنتجات والسلع والتي بلغت 2.017 مليار درهم والرحلات والترفيه بقيمة 245 مليون درهم و 418 عائدات اخرى.

المصدر: البيان

مؤتمر بدبي حول قانون إعادة الهيكلة المالية والإفلاس غداً

تنطلق في دبي غداً فعاليات مؤتمر السياسات العالمي "نحو تشريع قانوني لإعادة الهيكلة المالية والإفلاس من أجل تنمية اقتصادية مستدامة". وقالت الأمانة العامة لمجلس دبي الاقتصادي التي تنظم المؤتمر، في بيان صحفي أمس، إن المؤتمر بمثابة منبر لجمع ممثلي مراكز صنع القرار، والمؤسسات القانونية المعنية في دولة الإمارات على المستويين الاتحادي والمحلي، وأبرز خبراء القانون من مختلف دول العالم، من أجل إثارة الحوار والنقاش حول أهم مضامين مشروع قانون إعادة الهيكلة المالية والإفلاس الذي تعتزم حكومة دولة الإمارات إطلاقه، وسبل تطويره وبما يواكب أفضل الممارسات العالمية. ويهدف المؤتمر إلى نشر الوعي بشأن أهم قضايا السياسات المتعلقة بقانون إعادة الهيكلة المالية والإفلاس، واستعراض أهم التجارب العالمية في هذا المجال ومدى ملاءمتها لدولة الإمارات/ دبي، وتشجيع مجتمع الأعمال المحلي على الاستفادة من مشروع القانون الاتحادي المقترح.

المصدر: الاتحاد

العالم بعد الأزمة المالية العالمية

العالم مازال يعيش حالات من توابع الأزمة المالية حتى الآن تمثلت مظاهرها في:

أولا: احتمالات استمرار الأزمة وتفاقمها للأسباب التالية:

1.معدلات النمو الضعيفة: حقق الاقتصاد العالمي معدلاً للنمو بلغ 5% في نهاية عام 2010، وهو ما أعطى انطباعًا إيجابيًا بشأن المستقبل لدى البعض، لكن تقديرات صندوق النقد الدولي تذهب إلى أن معدلات النمو في عام 2011 ستكون في حدود أقل من تقديرات عام 2010 نظرًا لما شهده النصف الثاني من عام 2011 من تراجع في معدلات أداء النمو العالمي، ويقدر صندوق النقد معدلاً لنمو الاقتصاد العالمي في نهاية 2012 بنحو 4%، ويُفسَّر تراجع معدل نمو الناتج العالمي باستمرار العديد من المشكلات الجوهرية في بنية العديد من البلدان المتقدمة، وطريقة التعامل معها، سواء في أوربا أو أميركا، فكلاهما يعاني من مشكلات مالية ضخمة، وفي نفس الوقت هناك تراجع في معدلات النمو للنشاط الإنتاجي وارتفاع معدلات البطالة.

2. **أزمة المديونية في أوروبا وأمريكا**:تتجلي أزمة المديونية الأوربية في ازهى صورها في حالة اليونان، التي تعرِّض مستقبل الاتحاد الأوربي للخطر، ولا يتوقف الأمر فقط على ديون اليونان، ولكن تبعتها دول أخرى مثل البرتغال وإيرلندا وإيطاليا وأيسلندا وغيرها. وقد بلغ الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في اليونان 153%، وفي إيطاليا 131%، وفي فرنسا 92%، وفي ألمانيا 80%،وفي البرتغال 75%، وفي إسبانيا 72%.

3. **مستقبل غامض للدولار**: تدهور أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية لدى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية، وبخاصة تلك المتعلقة بمعدلات الدين العام الأميركي -الذي فاق نسبة 100% من ناتجها المحلي الإجمالي؛ حيث وصل الدين العام 14.6 تريليون دولار بينما الناتج المحلي الإجمالي لأميركا لا يتجاوز 14.3 تريليون دولار، حيث أخذ العديد من الدول في إعادة حساباتها في الاحتفاظ بالدولار كعملة للاحتياطي النقدي، أو اعتبار الدولار كعملة دولية قوية ومقبولة لتسوية المعاملات التجارية. وهو ما دعا الصين لطرح قضية الدولار كعملة وحيدة للتسوية الدولية في اجتماعات مجموعة العشرين عقب الأزمة المالية العالمية.

4. **غياب الرؤية المشتركة**: بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، أخذت مجموعة العشرين على عاتقها الخروج بالاقتصاد العالمي إلى رحابة النمو والتعافي، ولكن من خلال قراءة نتائج اجتماعات المجموعة يتبين تضارب المصالح بين أعضائها؛ فأميركا لديها تصور بأن الحل يكمن في زيادة الإنفاق الحكومي لإنعاش الطلب، بينما أوربا ترى أن الإجراءات التقشفية هي الناجعة للتغلب على أزمة المديونية في موازنات دولها. وعلى صعيد مشاركة الدول الصاعدة التي ظهر دورها بوضوح في اجتماعات مجموعة العشرين.

ثانيا: عدم قدرة الاقتصاديات الكبرى على السيطرة على الأزمة

حتى الآن لم يظهر في الأفق ما يدل على استطاعة اقتصاديات القوى الكبرى تطويق التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية. وإذا ما استمر الوضع الحالي فسوف يؤدي ذلك إلى تغيير في خريطة القوى الاقتصادية عالميًا، هذا من جانب، ومن جانب آخر فسوف تعاني اقتصاديات القوى الكبرى من العديد من المشكلات الاقتصادية ذات الطابع السياسي والاجتماعي.

فعلى صعيد التغيير في خريطة القوى الاقتصادية عالميًا، فإن قوة الدول الصاعدة سوف تكون الأقوى، وبخاصة الصين، التي أصبحت تحتل المرتبة الثانية من حيث الصادرات على مستوى العالم، واحتفاظها بأكبر رصيد من احتياطي النقد الأجنبي المقوم بالدولار كما سبق القول. وبطبيعة الحال فإن الدول الأوربية وأميركا يحتاجان بشكل كبير إلى مصادر للتمويل للخروج من كبوتهما، ولا يتوفر هذا التمويل إلا من خلال مصدرين رئيسيين، هما: الصين والدول الخليجية النفطية.

مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2008 - 2012

نسبة مئوية	2008	2009	*2010	**2011	** 2012
معدل نمو التجارة العالمية	2.7	11-	15.7	8.3	9.6
سعر برميل النفط (دولار/برميل)	97	61.8	79	85	80.4
النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي العالمي	1.5	2.2-	3.9	3.3	3.6
معدل النمو الاقتصادي للدول ذات الدخل المرتفع	0.2	3.4-	2.8	2.4	2.7
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ((OECD	0.1	3.5-	2.7	2.3	2.6
منطقة اليورو	0.3	4.1-	1.7	1.4	2
اليابان	1.2-	6.3-	4.4	1.8	2
الولايات الأميركية	0	2.6-	2.8	2.8	2.9
الدول المتقدمة خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2.5	1.8-	6.7	4.4	4.8
معدل النمو الاقتصادي للدول النامية	5.7	2	7	6	6.1
النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.2	3.1	3.3	4.3	4.4